اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٣٧٥٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٧٠	١٢٨٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

وقائع طاولة المدى المستديرة حول اشكالية الكهرباء

القسم الثالث

بغداد/ محمد شريف ابو ميسم

مع تواصل تجاذبات جلسة الطاولة حول اشكالية الكهرباء حمى وطيس المحاججة، وتكشفت- ربما لاول مرة- بدائل وسياقات عمل اكدت تواضع مجهودات وزارة الكهرباء في التعاطي معها، واذا كانت المناقشات قد ابتعدت كلياً عن النقد اللاذع فانها لم تخل من المصارحة الموضوعية وصولاً الى حلول منهجية كفيلة بتجاوز تلك الاشكالية التي بدت كابوساً.

واصل فريق عمل وزارة العلوم والتكنولوجيا مداخلاته حيث تحدث الدكتور نصير كريم قاسم قائلاً:

استعرض زملائي البحوث الفيزياوية الوليدة التي لم يمر على ولادتها أكثر من شهرين في دائرة بحوث الطاقة، وهذه التحولات استغرقت حوالي سبعة أشهر من الصراع العلمي حتى استطعنا أن نولد هذه الدائرة الجديدة، من مراكز قديمة، فالمركز القديم كان هو مركز بحوث الليزر والبصريات والآن هو مركز التقنيات البصرية، ودكتور محمد كان في مركز بحوث الفلك فتحول حاليا الى مركز بحوث الطاقة البديلة والمتجددة، والمراكز الأخرى جميعها غيرت اتجاهاتها عن القديم، حيث وظفت العلوم القديمة في اتجاهات جديدة يمكن أن تخدم المجتمع وتخدم البلد بصورة صحيحة.. وهنالك موضوع مهم أود التحدث عنه، وهو موضوع المحطة الكهرونووية.. الموضوع القديم الجديد، القديم حيث كانت منظمة الطاقة الذرية العراقية مسؤولة عن مشروع المحطة الكهرونووية الذي كان قد اختير له موقعان، الأول في الثرثار وموقع قرب مدينة الكوت، وكانت الدراسات متكاملة على أمل أن ينشأ في سنة ٨٦-١٩٨٧ في العراق، والمحطة الكهرونووية من المحطات الرخيصة جدا ولا تستهلك الوقود التقليدي ولا تعتمد على أسعار السوق المتعلقة بالنفط ولا أعرف لماذا هذا الموضوع مغيب، فالسويد التي يبلغ تعدادها السكاني ثمانية ملايين نسمة، فيها حاليا ١٢ محطة كهرو نووية وبالمناسبة فان أوروبا تتغذى من محطات كهرونووية، وكذلك الصين اضافة الى المحطات الكهرومائية فالمحطة الكهرونووية هي البديل السريع، ومدة إنشائها لا تتجاوز الثلاث سنوات والمفاعلات المستخدمة فيها هي مفاعلات أشبه بمفاعلات الغواصات أو مفاعلات الطاقة التي هي أصلا عبارة عن بلوك (صندوق لا يتجاوز حجمه ٤×٤ متر مكعب) وكاسات الوقود تختم وتفتح كل ثلاثة سنوات وباقي أجزاء المحطة عادية، مجرد بايبات وتروباينز ومولد البخار ويمكن معالجة مشاكل العراق بالنسبة للطاقة الكهربائية خلال ثلاث سنوات يتم فيها نصب محطتين، ولكن هذا الموضوع مغيب، حيث نتكلم عن طاقات بديلة ومتجددة ولكننا غافلون عن موضوع المحطات الكهرونووية التي يمكن أن تكون بديلاً سريعاً حيث يحتاج لنفس المدة التي يتم فيها نصب محطة ضخمة مثل محطة المسيب أو محطة الناصرية.. هذا ما أردت الحديث فيه حيث ان زملائي غطوا مواضيع الطاقة البديلة.. وشكرا

وردا على تعليق للاستاذ عبد العزيز حسون حيث ابدى خشيته من استخدام الطاقة الكهرونووية، من أن (تستل السيوف من جديد على العراق ويوضع في محور الشر مرة أخرى) على حد تعبيره.. قال الدكتور نصير: ان الخشية تكون عندما يكون الحديث عن مراكز الابحاث النووية ولكننا نتكلم عن مفاعلات الطاقة وهذه عبارة عن (بلوكج)

ثم فتح باب المناقشات وكان أول المتحدثين الدكتور ماجد الصوري (الخبير المعتمد في الامم المتحدة والخبير في البنك المركزي العراقي) حيث تحدث قائلا: ان الاخوة المتحدثين من وزارة العلوم والتكنلوجيا جعلونا نحلق في اجواء مستقبلية جميلة، وكنا نتمنى أن تكون هذه الافكار في حيز التطبيق في الوقت الحالي، في الحقيقة ان هذه الابحاث لها في العالم مثيلاتها، ولكن وحتى الان لم يتم التوصل الى نتائج اقتصادية مهمة في موضوع الطاقة الشمسية او طاقة الرياح، فاذا تم احتساب السعر أمام عمر التشغيل للمنظومة الشمسية التي تكلم عنها الدكتور نصير وهي عشرة آلاف دولار لمدة ٢٠ سنة، يعني ٥٠٠ دولار في السنة الواحدة ويعني ٤٠ دولاراً في الشهر الواحد وهو مايعادل ٥٢ أثنان وخمسون الف دينار عراقي في الشهر الواحد وهذه تكلفة كيلواط واحد بمعنى ثلاثه أو أربعه أمبير.. لذلك فان هذا الموضوع من الناحية الاقتصادية غير مدروس دراسة كافية وارجو المعذرة لان الموضوع في نطاق البحث وليس في نطاق التطبيق على المستوى العالي لحل مشكلة آنية.. والمشكلة الانية في العراق لو تتبعناها فان هناك وحسب خطة التنمية الاستراتيجية ان الانتاج ارتفع الى ٥٤٠٠ ميكاواط وتم انتاج ٢٠٠٠ ميكا واط من حزيران ٢٠٠٤ حتى الان، أكثر من ١٤٤٠ برجاً كهربائياً تم انشاؤه واضافة حوالي ٨٦٠٠ كيلو متر من خطوط النقل، وفي ٢٠٠٥ كان الطلب على الطاقة الكهربائية ٨٧٠٠ ميكاواط وفي ٢٠٠٦ ارتفع الى ٩٦٠٠ ميكاواط في الوقت الطاقة الانتاجية الحالية لا تتجاوز ٥٠٠٠ ميكاواط بما فيها ٣٠٠ ميكا واط مستوردة من دول الجوار، ومن المتوقع ان يبلغ الطلب على الطاقة الكهربائية ٢١٠٠٠ ميكا واط في العام ٢٠١٥ والاستثمارات المطلوبة في هذا الموضوع هي ثلاثة وعشرون مليارا وفي الأجل المتوسط من ٢٠٠٧-٢٠١٠ المطلوب إضافة ١١٤٤١ ميكا واط والاستثمارات المطلوبة لها هي ١٦ مليارا ونصف المليار دولار، التوجه الحالي للحكومة حسب الخطة الاستراتيجية، ان هذه الاستثمارات تكون بشكل أساسي من القطاع الخاص وهذه المسألة خاضعة للنقاش الكبير جدا، لان القطاع الخاص في الوقت الحاضر وفي المستقبل لايمكن أن يدخل قطاع الكهرباء نتيجة للاستثمارات العالية في رأس المال، والمردود طويل جدا، وهذا القطاع يجب أن تتولاه الحكومة كما تتولاه الحكومات في جميع إنحاء العالم، واكبر مشكلة الآن في انكلترا هي مشكلة خصخصة محطات توليد الكهرباء وقد تراجعت الحكومة عن موضوع الخصخصة بسبب ما ولدته من أزمة كبيرة جراء ارتفاع اسعارالكهرباء.. لذلك فان الموضوع الذي أمامنا فيه مسألتان أساسيتان، الاولى هي: كيف نحل مشكلة الكهرباء؟ والثانية هي مسألة توفير الطاقة الكهربائية ليس للاستهلاك المنزلي فقط وإنما للقطاع الزراعي والصناعي والخدمات وهذه مسائل أساسية من غيرها لا يستطيع العراق إن يتطور وان ينمو، وهنالك صراع كبير جدا بين التجار والصناعيين وبعض أسباب هذا الصراع تؤدي إلى عدم حل مشكلة الكهرباء، لان حل مشكلة الكهرباء يعني حل مشكلة الإنتاج الزراعي والصناعي، ولا أدري لماذا لايتم تجهيز السكان ب٥٠٪ من احتياجاتهم مادام معدل الإنتاج ٥٠٠٠ ميكاواط والطلب ٩٦٠٠ ميكاواط، وهذه مسألة غير مبررة، الخطة الإستراتيجية تبرر عدم وجود الكفاية في توليد الطاقة الكهربائية الى العجز في الطاقة، هذه معروفة والفساد الإداري والمالي ونقص في حماية العاملين والانقطاعات في تجهيز المحروقات وصعوبة الحصول على قطع الغيار في المحطات القديمة، اذن نحن نواجه مشاكل حساسة جدا يجب العمل على حلها

ثم تحدث الخبير الصناعي يحيى الدجيلي قائلا: لقد سبقني الاخوة المتحدثون في ذكر بعض الملاحظات التي وددت الخوض فيها، وسأختصر القول فيما تبقى لدي من ملاحظات.. اعتقد إننا سنساهم في قتل الدولة العراقية اذا ما فكرنا بأن لا ضرورة لشبكة الكهرباء الوطنية، فالشبكة التي نمتلكها حتى اليوم هي واحدة من أفضل الشبكات في المنطقة على الإطلاق وهي كانت متقدمة من ثمانينيات القرن الماضي، وإعادتها ستكلفنا الكثير وقتا ومالا، ومع شديد الأسف ان بعض الأخوان ميالون للمحطات الغازية، وهذه من الجرائم التي نقترفها بحق بلدنا، حيث ان كلفة انتاج الغازية ليس اقل من عشرة إضعاف الوحدة الواحدة في الحرارية، ونقل الكهرباء من أي مكان الى أي مكان اخر ارخص وأسهل من نقل الوقود، إذن ينبغي إن نعمل وحدات للإنتاج قريبة من الماء وقريبة من الوقود وننقلها بالشبكة، ولكن وزارة الكهرباء تعمل على العكس، وهذا هو الشيء الغريب، وانا من الناس الذين شعروا بالحزن عندما أعلن وزير الكهرباء عن وضع حجر الأساس لمحطتين غازيتين في النجف، هذا النوع من المحطات تلجأ إليها الدول عند الخاطر فتشغل ساعتين ليس أكثر.. ينبغي اشاعة ثقافة الترشيد في الاستهلاك، فمن خلال مؤسسة المدى أقول لابد من دور اكبر لوسائل الإعلام في الحد من ظاهرة التبذير في استخدام الطاقة.

ثم تحدثت الدكتورة منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك في جامعة بغداد قائلة: إن موضوع الكهرباء هو موضوع شديد السخونة بعد الوضع الأمني، وهذا ينعكس على سائر الخدمات، وسأتكلم من ناحية حقوق المستهلك، حيث أن الحصول على خدمة الطاقة الكهربائية حق من حقوق المستهلك العالمية منذ أن أقرت ذلك الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥والذي وقع عليها العراق، وهذا يقع ضمن حق إشباع الحاجات الأساسية للمستهلك، ونحن هنا نطالب المستهلك بالترشيد في استهلاك الطاقة الكهربائية، ولكن السؤال: أين هي الطاقة الكهربائية؟ وأنا ومن هذا المنبر أطالب الحكومة بحصول المستهلك على حقين في أقل تقدير، الحق الأول توفير هذه الخدمة الأساسية والحق الثاني هو حق التعويض، من يعوض المستهلك عن الأضرار المادية والمعنوية التي إصابته، حيث يتحمل المستهلك استنزافاً مادياً اقتصادياً ونفسياً وصحياً على كافة المستويات، ومن هذا المنبراطالب بتعويض المستهلك عن الاضرار التي أصابته بجميع اشكالها، الموضوع الاخر متعلق بالاستثمار حيث ظهر قانون الاستثمار منذ ٢٠٠٦ أي منذ عام وهيئة الاستثمار لم تشكل بعد، ينبغي تفعيل هذه الهيئة والاستعجال بتبني أولويات الاستثمار في قطاع الكهرباء بعد قطاع النفط.

ثم جاء دور الدكتورة سلام سميسم (المستشارة في وزارة المجتمع المدني) فتحدثت قائلة: ان ملف الطاقة وملف الكهرباء، هما اصعب ملفين يواجهان الحكومة، وانا اعتقد ان لا يحسد صانع قرار على هذين الملفين، لانهما بخطورة ملف الارهاب، القضية ان ملف الكهرباء له جانبان.. الاول فني كما اغنيتم مسامعنا الان وجانب اقتصادي كما طرح بعض الزملاء والاساتذة، وكنت اتمنى ان ارى احد اقطاب وزارة الكهرباء كنت اتمنى أن ارى أحد صانعي القرار السياسي، فهذه المناقشات ستظل تدور في حدود هذه النيات الوطنية الصادقة ولكن لنكن جريئين ونحدد الاسباب حيث ان كثيراً من الاوراق والكلام الذي قيل كان تباكياً على العراق والازمة التي يعيشها، ولكن المسالة الاخطر تكمن في السؤال التالي: ما الاسباب؟ ولنكن شجعاناً ونقول ان الواقع الذي تكلم عنه الاستاذ الدجيلي هو كمثل ثقب الاوزون العراقي ، أنا أسمية هكذا.. فقد سألني أحد الصحفيين قبل قليل قائلا: هل تكمن المشكلة في الخبرات العراقية أم في الاستثمارات؟ فقلت.. مادام ثقب الاوزون موجوداً فان كل مانحاول وضعه من استثمارات سيتهرب ويختفي والخبرات العراقية موجودة ولكننا نفتقر الى الادارة الاقتصادية الجيدة والسليمة ولو كنا نمتلك الادارة الاقتصادية السليمة لما وصلنا الى الفساد الاداري، ولما كان موظفو وزارة الكهرباء يملأون الممرات كما ذكر الاستاذ الدجيلي، بل على العكس سترتفع الكفاءة الانتاجية لكل الموارد بما فيها الموارد البشرية حتى نصل الى كفاءة اداء ينتقل بنا الى مستوى يسد حاجة المجتمع ولانصل الى مستوى المشكلة أصلاً، والقضية الاخرى هنالك مثال حيث لدينا محافظات امنة ولكنها تعاني ذات الازمة بسبب واقع الفساد الإداري اما في المحافظات الساخنة يجب ان تراجع خطط الكهرباء، فانشاء مصفى بيجي كان لاغراض سياسية وحاليا يتكرر تعرضه للعمليات الإرهابية فيتعطل عمل المحطات الكهربائية، الامر يحتاج الى المراجعة فلماذا ينشأ مصفى في منطقة ليس بها نفط، يجب ان يعاد النظر، مسألة التشابك القطاعي في المشاريع لماذا لا تراعى؟ لماذا لا يعاد احياء هذه المشاريع الموجودة في ظل التشابك القطاعي الموجود وفي ظل الاستفادة من المناخات السياسية الموجودة؟ فلنكن صريحين ونواجه هذه المسائل، نحتاج الى اعادة نظر في عملية صنع القرار الاقتصادي في قطاع الاقتصاد، قبل عام فقط كتبت دراسة ورفعتها الى مقام دولة رئيس الوزراء، قلت فيها ان ملف الكهرباء وملف الطاقة هما الملفان ارتفاع معدلات التضخم وتحويل صيغة التضخم من تضخم نقدي الى تضخم نفقات.

ثم تحدث الاستاذ محمود حاجم الخبير والباحث في وزارة العلوم والتكنولوجيا قائلا: ان جمع هذه الكفاءات لمناقشة موضوعة معينة، قد تنبثق وجهة نظر تكون غائبة عن وعي الناس، على سبيل المثال عدم استخدام المياه الجوفية في العراق لاغراض التبريد، هذه المسألة تقع في النقطة العمياء من الدماغ الانساني أو حتى الان لا يوجد جهاز شحن موبايل على الطاقة الشمسية؟ لماذا؟ لان هذا الامر غائب عن وعي الناس واتمنى ان تتبنى مؤسسة المدى فكرة انشاء نافورة تعمل على الطاقة الشمسية، وان يصل صوتي الى الاستاذ فخري كريم وانا قد عملت منذ اكثر من عام محررا علميا في الصفحة العلمية علما ان لي براءة اختراع مسجلة في امريكا بخصوص طاقة الرياح.. اتمنى ان يتبنى الاستاذ ابونبيل هذا المشروع بعد ان قررت ان استقر في العراق حيث كنت مقيما في السويد ارجو ايصال صوتي اليه.

في رحاب طاولة (المدى) المستديرة حول اشكالية الكهرباء

ضربني وبكى

٣ . ٣

حسام الساموك

ما زال السادة المعنيون في قطاع الكهرباء مصرين على أنهم المصيبون الوحيدون في الساحة وأن كل من يخالفهم على خطأ

وينبغي بالضرورة أن يقدّم للمحاكمة ويطالب بالتعويض،ومع ذلك فإنه لاحقّ لأي كان في الاعتراض على أي من قناعاتهم بما فيها تسلّمهم (ايميلنا) يوم ١٠حزيران الحالى لمناقشة اشكالية الكهرباء فكان ردهم يوم ٢٢منه أي بعد انعقاد الطاولة بثلاثة أيام وسؤالهم ان كنا قد اجّلنا موعدها ليتسنى لهم ترشيح ممثلين عن الوزارة للمشاركة في مناقشاتها، ومع ذلك فقد نظمّنا طاولتنا الشهرية واستعرضنا المشكلة بالمنهجية المعتادة التي سعينا دوما في اعتمادها سواء كانت وزارة الكهرباء أو غيرها على حق أو باطل.

لقد اجتهد المشاركون بحصافة بالغة من دون الالتفات الى أية حساسية جانبية مع أي من الأطراف في استعراض شتى أنماط توليد الطاقة وآخر ما وصل اليه العالم من ارخص وأسهل وسائل توليد الطاقة الكهربائية وأطرفها ربما حين بيّن لنا نفر من الباحثين الجادين وليس الظرفاء أن هناك طاقة عجيبة غريبة يمكن الحصول عليها بطريقة تسهّل عنا عبء التخلص من فضلات الانسان ومياه المجاري الثقيلة، وهذه الطريقة الغرائبية ستخلّص وزارة الكهرباء في الأقل من عتابي وعتابات جيراني من وزر طفح المجاري(الستراتيجي) في منطقتنا بسبب انقطاعات الكهرباء وتوقف عمل المضخات الساحبة للمياه الثقيلة. وسأظلّ متكتما على عنوانها لكي افوّت الفرصة على الكهرباء حتى لاتلاحقني بتعويضات كوني ابرهن علانية أنّ الكهرباء ليست قضية ميؤوسا منها. لقد أكّد علماء عراقيون أنه فضلا عن بدائل توليد الطاقة المتوفرة في بلادنا(بسعر الجلّة) وربما أرخص كثيرا مثل الطاقة الشمسية التي نتطيّر من لهبها وطاقة الرياح ثم هاهي الطاقة المستخلصة من طفح المجاري لحظة انبعاث غاز الميثان كريه الرائحة بما يذكرنا بسخريتنا من بعض الخبراء الذين كانوا ينبهوننا الى خطأحرق الغازات المنبعثة مع عمليات استخراج النفط لأن من الممكن أن تغدو مادة أضحت اليوم تباع عبوتها في بغداد بسعر قد ينافس سعر الذهب.

الى حدّ هذه الفقرة نستعيد العبارة التي رددها استاذنا الدكتور اسماعيل عبيد حمادي حين تساءل وببراءة متناهية عن مصير وجدوى صرف مليارات الدولارات على اعادة اعمار قطاع الكهرباء وما افردته موازنة العام الحالي من مليارات (بسيطة) اخرى وما طالب به السيد وزير الكهرباء السابق وربما الحالي برصد عشرين مليار دولار لكي تنتظم الكهرباء في بلادنا في وقت لم يعد العراق يطفو على بحيرة من النفط فقط،تلك المادة بالغة الغلاء،والمعتمدة عشوائيا في توليد الطاقة، بل يتوفر على أعظم طاقة شمسية في العالم وربما أعتى طاقة رياح ويطفو أيضا على أضخم طفح للمجاري يمكن أن نولّد منها الطاقة الكهربائية وقد نرزق بتصدير الفائض منها.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثالث والخمسين بعد التسعمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الثلاثاء الموافق٢٠٠٧/٦/٢٦ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٥
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٥١
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٦٥,٣٥٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	
مجموع عروض الشراء - دولار	٦٥,٣٥٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات (١٢٥٠) دينار/ حوالات .
ب- سعر البيع النقدي (١٢٦٢) دينار/ دولار .
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٦,٧٣٠,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (٤٨,٩٨٠,٠٠٠) دولار.

مجلس محافظة بغداد يطالب بتوفير المشتقات النفطية

بغداد / المدى

طالب مجلس محافظة بغداد الاثنين وزارة النفط بتوفير المشتقات النفطية والقضاء على الازمة الحالية التي يشهدها الشارع العراقي من خلال الاسراع بتصليح خطوط الأنابيب الناقلة لبغداد من المحافظات الاخرى.

ودعا معين الكاظمي رئيس مجلس محافظة بغداد إلى " ضرورة تفعيل القطاع الخاص لاستيراد المشتقات النفطية لأهمية هذا القطاع وإمكانيته للتقليل من حدة الأزمة."

وأشار إلى أنه " تم تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلا عن مجلس المحافظة وممثلا عن المحافظة وممثلا عن وزارة النفط للعمل المشترك في استيراد وتوزيع المشتقات النفطية" إلا أنه لم يحدد الموعد الذي تم فيه تشكيل هذه اللجنة.

وقال الكاظمي " نعاني ضعفاً واضحاً في عمل مصفاة الدورة بسب كثرة التوقفات التي عادة ماتتعرض لها معدات المصفى" موضحا ان لقاء قريبا سيجمعه مع مدير المصفاة تتم من خلاله مناقشة الموضوع والوصول الى حلول جذرية بشانها من دون ان يحدد موعد اللقاء.

يشار إلى أن بغداد وباقي المحافظات العراقية تشهد ازمة نفطية خانقة.

عرض ثلاثة معامل صناعية في البصرة للإستثمار

البصرة/ المدى

أفاد نائب رئيس مجلس محافظة البصرة، الأحد، عن عرض ثلاثة معامل صناعية في المحافظة للإستثمار وأن عددا من الشركات قدمت عروضا ما زالت قيد الدرس من الحكومة المحلية لإختيار الأفضل بينها لإستثمار تلك المعامل.

وأوضح نائب رئيس مجلس المحافظة نصيف جاسم العبادي، خلال المؤتمر الذي عقده في مقر المجلس، أن معمل الأسمدة في (أبي الخصيب) ومعملي البتروكمياويات والحديد والصلب "عرضت للإستثمار، وتلقت الحكومة المحلية العديد من العروض من مستثمرين عراقيين وأجانب لإستغلالها."

وأضاف "خلال الفترة القادمة سيتم فتح العطاءات لإختيار العرض الأفضل."

وقال العبادي إن أهمية تطوير وتأهيل تلك المعامل "سيعود بعدة فوائد، منها سحب الكثير من البطالة المستشرية، وتوفير دفوعات نقدية... إضافة إلى تنمية القطاعات الأخرى"، مشيرا إلى أن المشكلة التي تواجه عملية الإستثمار "هي المخاوف من تسريح منتسبيها."

ولفت إلى أن الحكومة "ستضع هذه المسألة ضمن أول الشروط على المستثمرين."

وتعاني معظم المعامل الصناعية في البصرة التوقف الكامل أوالجزئي، بسبب الإهمال والتدمير الذي لحقها بعد إنهيار النظام السابق.

ويقع معمل الأسمدة الكيمياوية في قضاء (أبي الخصيب) جنوب البصرة، وأنشئ في السبعينيات من القرن الماضي، وبدأ العمل بطاقة إنتاجية تبلغ مليون طن من (سماد اليوريا)... وهو الآن يعمل بنصف طاقته الإنتاجية.

أما الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية، التي تقع على بعد (٣٥ كم) غرب البصرة، فتأسست عام (١٩٧٨) برأسمال قدره (٤٠٠) مليون دينار عراقي... وكانت تهدف للإستفادة من مليون طن من الغاز الطبيعي لإنتاج مايقارب (١٥٠) ألف طن من المنتجات البتروكيمياوية ذات الإستخدامات الصناعية، مثل حبيبات البلاستك ومادة الكلور السائل والأغطية الزراعية، وهي متوقفة جزئيا في الوقت الحالي بسبب تعرض بعض أقسامها للتدمير.

فيما يقع معمل الحديد والصلب في منطقة خور الزبير (٤٥ كم) غرب البصرة، وكان يقوم بإنتاج أسلاك التسليح ومقاطع الحديد الإسفنجي... وهو متوقف عن العمل منذ (٢٠٠٣) بسبب عدم توفر المواد الأولية ونقص مواد الصيانة، وتعرض معداته للنهب والتخريب بعد أحداث (٢٠٠٣) إضافة إلى تقادم معداته.